



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 et 29 Août 2010

28 و 29 غشت 2010

Le Maroc «suit de près l'affaire Mustapha Selma Ould Sidi Mouloud»

Le Maroc suit de près l'affaire Mustapha Selma Ould Sidi Mouloud qui, selon des informations, pourrait faire l'objet de représailles de la part de la direction du "polisario" au cas où il regagnerait les camps de Tindouf, a affirmé, jeudi, à Rabat, le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, M. Khalid Naciri.

Lors d'un point de presse à l'issue du Conseil de gouvernement, M. Naciri a indiqué que le Maroc exhorte l'ensemble des défenseurs des droits de l'Homme à s'intéresser "ne pas oublier ce cas qui interpelle la conscience humaine".

Le ministre a rappelé que le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a attiré l'attention de la communauté internationale et des organisations de défense des droits de l'Homme sur cette affaire, après avoir reçu une correspondance de Mostafa Salma Sidi Mouloud dans laquelle celui-ci exprime la crainte "d'éventuelles représailles par la direction

du "polisario".

Le CCDH a appelé, dans un communiqué, toutes les institutions nationales sœurs, y compris la Commission nationale consultative des droits de l'Homme d'Algérie, ainsi que tous les organismes internationaux et toutes les associations nationales et internationales des droits de l'Homme à faire tout ce qui est en leur pouvoir afin que M. Mostafa Salma Sidi Mouloud puisse rentrer sain et sauf à Tindouf et défendre ses opinions librement.

Le conseil a souligné qu'"étant donné l'état déplorable des droits humains dans les camps de Tindouf, voire le caractère illégal au regard du droit humanitaire international de ces camps, la crainte de représailles exprimée par Mostafa Salma Sidi Mouloud est à prendre tout à fait au sérieux". M. Naciri a ajouté que le Royaume du Maroc impute la responsabilité à ce propos aux parties qui détiennent le pouvoir à Tindouf, en

l'occurrence l'Algérie et le Polisario.

Il a souligné que Mustapha Selma Ould Sidi Mouloud a fait preuve d'un courage exceptionnel qui lui fait honneur en décidant de mettre à nu la situation qui prévaut dans les camps de Tindouf.

M. Mostafa Salma Sidi Mouloud est un cadre du Front Polisario, installé dans les camps de Tindouf au sud de l'Algérie depuis 31 ans. Il occupe actuellement la fonction d'inspecteur général de la police civile chargée du maintien de l'ordre dans ces camps.

Il a tenu, le 9 août dernier à Smara, une conférence de presse lors de laquelle il a annoncé son "intention de soutenir le projet d'autonomie parmi les habitants des camps de Tindouf".

Revue de Presse du Conseil

CCDH

Le Maroc suit de près l'affaire Mustapha Ould Sidi Mouloud

■ Le Maroc suit de près l'affaire Mustapha Selma Ould Sidi Mouloud qui, selon des informations, pourrait faire l'objet de représailles de la part de la direction du «polisario au cas où il regagnerait les camps de Tindouf, a affirmé, jeudi, à Rabat, le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Khalid Naciri. Lors d'un point de presse à l'issue du Conseil de gouvernement, M. Naciri a indiqué que le Maroc exhorte l'ensemble des défenseurs des droits de l'Homme à «ne pas oublier ce cas qui interpelle la conscience humaine». Le ministre a rappelé que le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a attiré l'attention de la communauté internationale et des organisations de défense des droits de l'Homme sur cette affaire, après avoir reçu une correspondance de Mostafa Salma Sidi Mouloud dans laquelle celui-ci exprime la crainte «d'éventuelles représailles par la direction du «polisario». Le CCDH a appelé, dans un communiqué, toutes les institutions nationales soeurs, y compris la Commission nationale consultative des droits de l'Homme d'Algérie, ainsi que tous les organismes internationaux et toutes les associations nationales et internationales des droits de l'Homme à faire tout ce qui est en leur pouvoir afin que M. Mostafa Salma Sidi Mouloud puisse rentrer sain et sauf à Tindouf et défendre ses opinions librement.

لكونه أصبح مهددا في حياته من طرف
مرتزقة البوليساريو

دعوة المنتظم الدولي إلى تأمين عودة
ولد سلمى سالما إلى تيندوف وتأمين
حقه في الدفاع عن آرائه

أكد خالد الناصري وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة أن المغرب يتابع عن كثب موضوع مصطفى سلمة سيدي مولود الذي تفيد معلومات أن هناك مخاطر تتهدد عودته إلى تيندوف. وقال الناصري، في لقاء صحفي عقب انعقاد مجلس الحكومة، أول أمس الخميس، إن المغرب يهيب بجميع المدافعين عن حقوق الإنسان «بأن لا ينسوا هذه الحالة التي تسألهم وتساءل الضمير العالمي».

وأضاف أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تسلم رسالة من المعنى بالأمر قام بالواجب وأثار انتباه المنتظم الدولي وكل الهيئات التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان.

وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد أهاب بجميع المؤسسات الوطنية، بما فيها اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان الجزائرية، وكذا كل المؤسسات والجمعيات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، بذل ما في وسعها لضمان عودة مصطفى سلمة سيدي مولود سالما إلى تيندوف وتأمين حقه في الدفاع عن آرائه بكل حرية.

وأكد المجلس، في بلاغ له، إثر توصله بمراسلة من سيدي مولود يعبر فيها عن اعتقاده بأنه ليس «بمناى عن رد فعل معكّن أن يصدر عن قيادة (البوليساريو) حينما يعود إلى أسرته بمخيمات تيندوف»، على ضرورة أن تأخذ هذه المؤسسات بكل جدية احتمال تعرض المعنى بالأمر لأي رد فعل من طرف قيادة (البوليساريو) ومن يقف وراءها، «خاصة وأن حالة حقوق الإنسان متدهورة في المخيمات، بل إن وضعية هذه الأخيرة غير قانونية من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي».

وأضاف وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة أن المملكة المغربية تحمل المسؤولية في هذا الشأن للجهات التي تمارس السلطة في تيندوف؛ أي السلطات الجزائرية قبل غيرها و(البوليساريو).

وأشار الوزير إلى أن سيدي مولود أبدى شجاعة متميزة تشرفه من خلال اتخاذه قرار البوح بالحقيقة ووضع العالم أمام حقيقة الوضع في مخيمات تيندوف وهو العارف بها، مضيفا أن شجاعته من الناحية الشخصية تكمن في كونه جاء إلى المغرب أرض أجداده وعازم على العودة إلى تيندوف حيث توجد عائلته الصغيرة حاليا.

الناصرى: المغرب يتابع عن كثب موضوع السيد مصطفى سلمة ولد سيدي مولود

للجهات التي تمارس السلطة في تندوف؛ أي السلطات الجزائرية قبل غيرها (البوليساريو). وأشار الوزير إلى أن سيدي مولود أبدى شجاعة متميزة تشرفه من خلال اتخاذ قرار البوح بالحقيقة ووضع العالم أمام حقيقة الوضع في مخيمات تندوف وهو العارف بها، مضيفاً أن شجاعته من الناحية الشخصية تكمن في كونه جاء إلى المغرب أرض أجداده وعازم على العودة إلى تندوف حيث توجد عائلته الصغيرة حالياً.

سيدي مولود يعبر فيها عن اعتقاده بأنه ليس «بمناى» عن رد فعل ممكن أن يصدر عن قيادة (البوليساريو) حينما يعود إلى أسرته بمخيمات تندوف، على ضرورة أن تأخذ هذه المؤسسات بكل جدية احتمال تعرض المعنى بالأمر لأي رد فعل من طرف قيادة (البوليساريو) ومن وراءها، «خاصة وأن حالة حقوق الإنسان مندھورة في المخيمات، بل إن وضعية هذه الأخيرة غير قانونية من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي»، وأضاف وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة أن المملكة المغربية تحمل المسؤولية في هذا الشأن

انتباه المنتظم الدولي وكل الهيئات التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان. وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد أهاب بجميع المؤسسات الوطنية، بما فيها اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان الجزائرية، وكذا كل المؤسسات والجمعيات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، بذل ما في وسعها لضمان عودة السيد مصطفى سلمة سيدي مولود سالماً إلى تندوف وتأمين حقه في الدفاع عن آرائه بكل حرية. وأكد المجلس، في بلاغ له، إثر توصله بمراسلة من

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري أن المغرب يتابع عن كثب موضوع السيد مصطفى سلمة سيدي مولود الذي تقيّد بمعلومات أن هناك مخاطر تتهدد عودته إلى تندوف. وقال الناصري، في لقاء صحفي عقب انعقاد مجلس الحكومة، يوم الخميس، إن المغرب يهيب بجميع المدافعين عن حقوق الإنسان «بان لا ينسوا هذه الحالة التي تسائلهم وتسائل الضمير العالمي». وأضاف أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تسلم رسالة من المعنى بالأمر قام بالواجب آثار

اعتبر دعمه من طرف الحكومة الإسبانية اعترافا بالمشكلة مركز حقوقي مغربي يطالب الرباط بالمساعدة في البحث عن مقابر جماعية

الرباط، نعيمة المباركي

أعلن عبد السلام بوطيب، رئيس مركز «الذاكرة المشتركة والمستقبل» المغربي، أن هناك اتصالات تجري مع عباس الفاسي، رئيس الوزراء، وأحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وجهات أخرى لم يفصح عنها، لتقديم الدعم اللازم في موضوع البحث عن المقابر الجماعية والفردية لضحايا الحرب الأهلية الإسبانية من الجنود المغاربة. وطالب بوطيب الحكومة المغربية بتحمل كافة المسؤولية في هذا الملف. وردا على سؤال لـ «التشرق الأوسط» حول قيمة المنحة المادية التي قدمتها الحكومة الإسبانية للمركز لمساعدته

في البحث عن مقابر ضحايا الحرب الأهلية، قال بوطيب إن المركز «تلقى مبلغا يزيد قليلا على 56 ألف يورو، في حين أن السقف الأعلى الذي يمنح للجمعيات هو 60 ألف يورو». وزاد بوطيب قائلا «مركز الذاكرة المشتركة هو الجمعية المغربية الوحيدة ضمن 47 جمعية من كل أنحاء العالم التي توصلت بالمنحة»، معتبرا أن المبلغ رغم ضالته، يعتبر منحة ذات أهمية سياسية قصوى، لأن المنحة «اعتراف صريح من طرف الحكومة الإسبانية بوجود مشكلة وضرورة حلها». وكانت حكومة خوسي لويس ثاباتيرو، وافقت على طلب مركز الذاكرة المشتركة والمستقبل المغربي بإعطائه منحة مالية من أجل إجراء

أبحاث معمقة حول المقابر الجماعية والفردية للمغاربة ضحايا الحرب الأهلية الإسبانية (من عام 1936 إلى عام 1939)، ورسم خريطة لها، وذلك تطبيقا لتوصيات ندوة تطوان الدولية، التي نظمها المركز عام 2008 حول موضوع «أسئلة الذاكرة المشتركة بين المعالجة القانونية القضائية والمعالجة السياسية الحقوقية: نموذج مشاركة المغاربة في الحرب الأهلية الإسبانية»، وإنصاف الضحايا وجبر الضرر. وقال بوطيب إن الحصول على المنحة الإسبانية تطلب «تقديم ملف فني مهني وموضوعي مقنع اعتمد بالأساس خبرة إحدى أكبر الشركات الإسبانية في المجال». وزاد قائلا: «وستشرف على إجراء

عمليات الأبحاث المعمقة حول المقابر الجماعية للمغاربة الذين سقطوا في الحرب الأهلية الإسبانية، شركة دراسات إسبانية، ستقوم بالتحليلات الجينية للضحايا والتصوير المغناطيسي والجوي للمناطق المشكوك في احتوائها على رفاتهم من أجل تحديد المقابر الجماعية والفردية». وطالب بوطيب بضرورة الفصل بين ما هو تقني وما هو سياسي حتى «لا نسقط فيما يتهمنا به الطرف الإسباني وهو التوجه السياسي» مع مراجعة الأرشيف، ووضع خرائط للجبهات وخاصة التدقيق في المعطيات الرقمية التي توجد بشأنها تباينات واضحة.

Revue de Presse du Conseil